**ملخص الدراسة:**

تعد حوادث المرور من أخطر المشاكل الأمنية والاجتماعية التي تعاني منها غالبية الدول في عصرنا الحديث، نامية منها أم متقدمة، ويرجع ذلك إلى الاهتمام الكبير الذي حظيت به المركبات في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى تضاعف أعدادها. فعلى الرغم من أنها تعد وسيلة نقل وترفيه يستفيد منها الجميع، إلا أنها تحولت مع ذلك إلى خطر لما تخلقه من خسائر بشرية واقتصادية نتيجة سوء استعمالها، وقد مست مختلف فئات المجتمع باختلاف أعمارهم وأجناسهم، ومستوياتهم الثقافية والاجتماعية والمهنية.

وتتضح هذه المشكلة بشكل حاد وملموس في البلدان النامية، فقد نجمت عنها نتائج مادية ومعنوية وخيمة تمثلت في الإصابات، والوفيات، وإتلاف المركبات، والأمراض النفسية والاجتماعية. ولهذه الدواعي حذرت منظمة الصحة العالمية من أن استمرار الوضع الحالي في المنطقة العربية سيؤدي إلى زيادة عدد الوفيات والإصابات بسبب حوادث المرور.

ولمعالجة هذا الموضوع سنحاول الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: ما هي مبررات ارتفاع نسبة حوادث المرور في الجزائر؟ وما هو حجم الخسائر الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها؟

والإجابة على هذا السؤال الجوهري لا تكون إلا بعد دراسة كيفية وكمية معمقة للظاهرة، وذلك بالتطرق إلى التساؤلات الفرعية الآتية:

* ما هو حجم حوادث المرور في الجزائر خلال الفترة 2000-2015؟
* إلام ترجع أسباب حوادث المرور في الجزائر؟
* ما هي الفئة العمرية الأكثر تورطا في وقوع حوادث المرور؟
* هل يمكن التنبؤ بعدد حوادث المرور في الجزائر مستقبلا؟
* ما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن حوادث المرور في الجزائر؟

وتمثلت الأهداف الرئيسة لهذه الدراسة في معرفة حجم حوادث المرور وحصيلتها في الجزائر، ومعرفة التوزيع الزمني والمكاني للحوادث مع التطرق إلى أهم الأسباب والعوامل التي أدت إلى حدوثها، وكذا قياس حدة ومعدل خطورة الحوادث المرورية على المستوى الوطني، والتعرف على ظاهرة حوادث المرور من خلال دراسة سلوك هذه الظاهرة في الماضي، والتنبؤ بها مستقبلا وهذا عن طريق منهجية السلاسل الزمنية وأدوات التحليل الإحصائي.

وقصد تحليل هذه الظاهرة تحليلا جيدا ومعمقا، قدمت هذه الدراسة تحليلا للخصائص العامة للحوادث المرورية في ولاية أم البواقي باستخدام الأساليب الإحصائية التحليلية المختلفة، من أجل التعرف على السمات العامة للمشكلات المرورية بالولاية بما يساعد على توضيح الرؤية لأصحاب القرار المخططين والمسؤولين على رسم السياسات والخطط للحد من حدة هذه الظاهرة.

ونظرا لأن مشكلة الحوادث المرورية تسبب تكاليف ضخمة يتكبدها المجتمع من خسائر في الأرواح ما بين وفيات وإصابات، وكذلك إتلاف الممتلكات العامة والخاصة، قمنا بدراسة تكاليف حوادث المرور وعناصرها دون القيام بعملية التطبيق، ومن أجل الوقوف على وضعية الجزائر من خلال تقييم التكلفة الاقتصادية لحوادث المرور ارتأينا أن نتطرق لأهم الدراسات المنجزة في هذا الصدد، وهي من نتاج خيرة الباحثين والخبراء في هذا المجال.

ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن حوادث المرور ظاهرة تؤرق الجزائر، حيث يدفع الاقتصاد الوطني والمجتمع ضريبة ذلك، كما بينت المؤشرات المحصل عليها خطورة الحوادث المرتكبة، وفاقت هذه المؤشرات تلك المسجلة في بعض البلدان المتقدمة والعربية والمغاربية.

ويعد العامل البشري هو المتسبب الرئيس والمباشر في حدوثها، وهو ما يبرر حاجته إلى التوجيه والتوعية الدائمة للتحكم في سلوكياته أثناء القيادة، وبالتالي فإن مكافحة حوادث المرور يتطلب تدخل جميع الفاعلين في مجال الأمن المروري في إطار إستراتيجية شاملة تضع نصب عينيها الطرف البشري كعنصر أساسي.